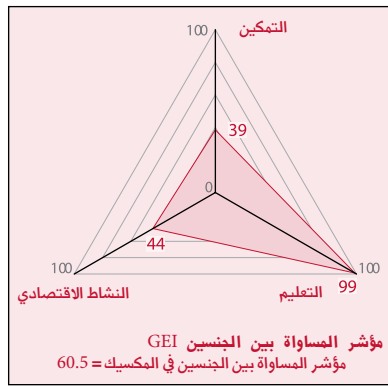
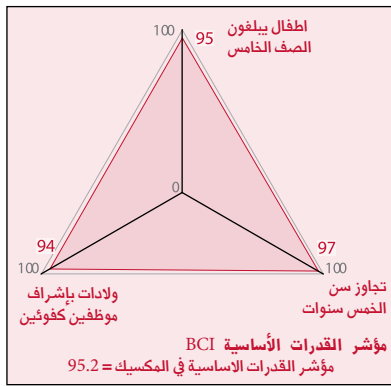


الأزمة المتفاقمة تتحدى الحقوق الاقتصادية

تطرح مشكلات مثل تزايد الفقر، وانهيار القطاع الزراعي، وعدم وجود فرص للعمل، وانحدار الناتج القومي بشكل ملح في المكسيك، حتى من قبل اندلاع الأزمة الحالية. والتعديلات القليلة التي تعلن عنها الحكومة، لا تدعم سوى النموذج الاقتصادي النيوليبرالي، بينما يتصاعد الاضطراب الاجتماعي. ومع ذلك، هناك عدة مقترحات من المجتمع المدني، تدعو إلى استراتيجيات بديلة لمواجهة الأزمة المتضاعفة، والتخفيف من حدة آثارها، وتنقيح النموذج الاقتصادي.



لورا باسيرا⁽¹⁾

Laura Becerra Pozos

إريلي ساندوفال تيران⁽²⁾

Areli Sandoval Terán

بدعم من Espacio DESC⁽³⁾

تُجمع منظمات مجتمع مدني مكسيكية عديدة، على أن الأزمة العالمية الراهنة، هي أزمة منتظمة، وأنها جاءت نتيجة للنموذج الاقتصادي النيوليبرالي المستهلك، والقائم على عدم النظامية، وانسحاب الدولة من المجال المالي وتحرير التجارة. لذلك فالأزمة ليست منحصرة في المجال المالي فحسب، بل تتعداه أيضاً إلى أزمات في الغذاء والعمل والبيئة والطاقة، وغيرها من القطاعات. وبالرغم من أن أثرها قد شعرت به الإنسانية كافة، إلا أن وطأتها شديدة على بلدان الجنوب بشكل خاص⁽⁴⁾.

أثر الأزمة في المكسيك⁽⁷⁾

من دون التقليل من أثر الأزمة العالمية على المكسيك، يجب القول إن كثيراً من المشكلات مثل زيادة الفقر في الأرقام المطلقة، وانهيار القطاع الزراعي، وعدم توافر فرص العمل الكافية (بالرغم من التوازن الإيجابي نوعاً ما، بين الواردات والصادرات في الفترة السابقة للأزمة) وهبوط الناتج القومي كانت في الأساس حاضرة في الاقتصاد⁽⁸⁾. ولا شك أن الأزمة النظامية قد زادت هذه المشكلات تعقيداً. والأرقام الآتية تساعد في تفسير الأبعاد الوطنية للأزمة:

(7) تقييمات قائمة على وثائق أصدرتها الحركة الوطنية للاستقلال الذاتي في الغذاء والطاقة، وحقوق العمال والحرية الديمقراطية والتحالف الدولي لمنظمات المجتمع المدني، وأيضاً جلسة "تحليل الأزمة والاستراتيجية" Espacio DESC (23 نيسان/إبريل 2009) - شبكات ينتمي إليها "إيكويبو بيوبلو" Equipo Pueblo.
(8) Serdán Rosales, A. "Mexico: Poverty and Social Budget Within the Context of the 2008-2009 Financial Crisis". Presentation during an Espacio DESC session, 23 April 2009.

وكما أوضح "أرتورو جولين"، فإن الأزمة قد تلت مساراً وعمراً، ازدادت حدته في مرحلته الأخيرة؛ بفعل الأزمة العقارية في الولايات المتحدة، وما نتج منها من ركود اقتصادي جنح سريعاً إلى العالمية، وتسبب في هبوط إجمالي الناتج القومي للاقتصادات التي كانت تبدو قوية، في أوروبا وآسيا⁽⁵⁾. كما امتدت الأزمة إلى أمريكا اللاتينية، بآثار مختلفة في بلدان ومجالات وقطاعات مختلفة، ولكننا لا يمكننا إلقاء اللوم فقط على العوامل الخارجية وحدها⁽⁶⁾.

(5) Guillén, A. La Crisis Global y la Recesión Generalizada: versión preliminar [Global Crisis and Generalized Recession: preliminary version]. Mexico City: Metropolitan Autonomous University (UAM) Iztapalapa Unit, March 2009.

(6) الأزمة العالمية وأمريكا اللاتينية، إعلان الندوة الدولية التي عقدت في:

UAM - Iztapalapa Unit, Mexico, January 2009.

(1) المدير التنفيذي لـ DECA Equipo Pueblo، و A.C. نقطة التركيز للمراقبة الاجتماعية في المكسيك منذ عام 1996، البريد الإلكتروني: laurabecerra@equipopueblo.org.mx
(2) منسق برنامج دبلوماسية المواطن، والـ DESC، والمراقبة الاجتماعية في المكسيك، البريد الإلكتروني: arelisandoval@equipopueblo.org.mx

(3) تمثل Espacio DESC المجموعة المرجعية للمراقبة الاجتماعية في المكسيك والتي أسهمت في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(4) من أجل نموذج اقتصادي واجتماعي جديد. لنضع المالية في موضعها! دعوة لتوقيع المنظمات غير الحكومية، والنقابات، والحركات الاجتماعية من سلسلة من الحلقات النقاشية المنظمة في إطار المنتدى الاجتماعي العالمي في برلين، 2009.

انظر:

www.choike.org/campaigns/camp.php?5

صدقت عليها منظمتنا تدابير لحل هذه الأزمة، من نوع الابتعاد عن النموذج الزراعي القائم على الثقافات الكبيرة الواحدة التي تتضمن استخداماً متزايداً للمياه، والآلات وتخلّف الملوثات، والاتجاه بدلاً من ذلك نحو زراعة فلاحية مستدامة، تحمل إمكانية الاستجابة للحاجات الغذائية الوطنية، بما تتضمنه أيضاً من فضائل بيئية إضافية. على أساس التقييم السابق، فإنه يمكن القول إن المكسيك قد عانت أسوأ سيناريو ممكن لمواجهة أزمة كانت تتراكم لسنوات طويلة. ولقد استسلمت الحكومة من دون مقاومة، أو نقد للنموذج الاقتصادي النيوليبرالي، في حين لم يتعدّ كثير من التدابير المعلنة مجرد تعديلات تكيفّ دنيا يمكنها أن تضمن استمرار هذا النموذج وتعزيزه.

استجابات الحكومة والمجتمع المدني

أثناء قمة الأمريكتين الأخيرة، أكدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبية⁽¹⁹⁾، أن بلدان هذه المنطقة ليس لديها استراتيجية مشتركة للتغلب على الأزمة، ولكنها أعلنت تدابير متنوعة ونفذتها، كما هو مبين في الجدول الآتي:

في تشرين الأول/أكتوبر 2008، وبعد فترة وجيزة من تقليص التهديد المحتمل لأزمة الولايات المتحدة على المكسيك، بحكم "قوة التمويلات العمومية للبلد"، أعلنت الحكومة برنامجاً لتعزيز النمو والتشغيل، في خطة مضادة للأزمة تتألف من خمس نقاط: (1) توسيع الإنفاق العام في البنية الأساسية؛ بغرض تعزيز النمو الاقتصادي. (2) تغيير القواعد في ما يتعلق بممارسة هذه الإنفاقات؛ بغرض تسريع العملية. (3) البدء في بناء مصفاة جديدة (معمل تكرير). (4) إطلاق برنامج دعم استثنائي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. (5) جعل الصناعة

(19) ECLAC. "The Reaction of the Governments of the Americas to the International Crisis: A Synthetic Presentation of the Policy Measures announced up to 31 March 2009". Fifth Summit of the Americas, Port of Spain, 17-19 April 2009. Available from: <www.eclac.org>.

• بحلول شباط/فبراير 2009 كانت نسبة البطالة 5.3%⁽¹⁴⁾ وكان النشاط الصناعي قد هبط بنسبة 13.2%⁽¹⁵⁾، وهذه الأرقام كانت الأسوأ في هذه المجالات، منذ ما يسمى "أزمة التكيلا" في أواسط التسعينيات، وتعد مؤشراً أولياً على أن ركوداً شديداً في الطريق.

وسوف يُستخدَم الأثر الكبير للأزمة على قطاع الأعمال، كذريعة لتجميد أو تقليل الرواتب، وليصبح العمل أكثر مشقة. وسوف يسمح لأصحاب الأعمال بحرية أوسع في تآجير العمال أو فصلهم. وكل هذا مجتمعاً سوف يقلل من الحقوق ويقيّد من سلطة الاتحادات⁽¹⁶⁾.

وفي ما يتعلق بالمناطق الريفية، فإن غياب سياسة زراعية متكافئة، قد صعد على مدى السنوات من ثلاثة أنواع من التبعات، أصبحت أسوأ بفعل الأزمة: (1) المضاربة في أسعار الغذاء في الأسواق المالية. وهو ما أبعد المواد الغذائية عن متناول الأسر الأكثر فقراً. (2) غزو الأسواق القومية بمنتجات غذائية تنتجها وتتاجر بها مؤسسات متعددة الجنسية. وهو ما تضمن تضحية بالتربة والغابات واحتياطي المياه، وتدمير نظم الإنتاج الوطنية، وخصوصاً التقليدية منها. (3) فيضان التقاوي المعدلة وراثياً، والتي أزاحت مخزون التقاوي الطبيعية في النظم البيئية القديمة⁽¹⁷⁾.

وتفترح حملة "لا ذرة لا وطن"⁽¹⁸⁾ التي

(14) ENOE, March 2009. Available at: <www.inegi.org.mx/inegi/contenidos/espanol/prensa/comunicados/ocupbol.asp>.

(15) See: <www.cnnexpansion.com/economia/200917/04/1a-produccion-industrial-cae-132>.

(16) de la Cueva, H. Otra integración es posible y otra salida a la crisis también: escenarios de las Américas en el 2009 y los retos del Movimiento Sindical [A different integration and a different way out of the crisis are possible: scenarios in the Americas in 2009 and the challenges of the Trade Union Movement]. Mexico City, 2009.

(17) Quintana, V. "La guerra que Obama ignora" [The war Obama does not know about]. La Jornada, 17 April 2009.

(18) للمزيد:

<www.sinmaiznohaypais.org/>.

• الزيادة العالمية في أسعار الوقود أدت إلى زيادات في أسعار الغذاء، فوق المعدل العام للتضخم. ففي كانون الثاني/يناير 2009 ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 11.3%، بينما كانت نسبة التضخم 6.3%. وقد كان الأثر أشد على الفئات الأكثر فقراً، هؤلاء الذين يكرسون النسبة الأكبر من دخلهم لشراء الغذاء⁽⁹⁾.

• في الربع الثالث من عام 2008، كان 71.3% من السكان النشطين اقتصادياً (31 مليون نسمة) يعيشون على دخل أقل ثلاث مرات- 152 بيسو مكسيكي (11.4 دولار) يومياً- أو أقل. وكان معدل البطالة 4.2%، وهو ما يعني أن مليوناً و900 ألف نسمة كانوا متعطلين، و11.8 مليون نسمة يعيشون في القطاع غير الرسمي⁽¹⁰⁾.

• هبطت الصادرات إلى الولايات المتحدة، وخسر مئات الآلاف من الناس أعمالهم، عندما خفضت الشركات الإنفاقات. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2008 هبطت الصادرات الصناعية عموماً، بمعدل 7.3%، بينما هبطت تلك الصناعات في الولايات المتحدة بنسبة 18%⁽¹¹⁾.

• في شمال الحدود تزايدت البطالة وسط المكسيكيين المهاجرين، مما سبب هبوطاً في التحويلات المالية الواردة من الخارج. حيث كانت هذه التحويلات أقل من 9.8% منذ ديسمبر 2007 وحتى كانون الأول/ديسمبر 2008. ولم تتلق الأسر الأكثر فقراً من بين السكان والذين تبلغ نسبتهم 20%، من التحويلات سوى 6 من 10 بيسو⁽¹²⁾. وثمة أسر سوف تعاني المزيد من نقص التحويلات⁽¹³⁾.

(9) Serdán Rosales, A. مع بيانات من بنك المكسيك (2009) والاقتراح الوطني حول الدخل والإنفاق في الأسر (نسخة إنجليزية) في سياق الأزمة المالية 2008-2009. عرض قدم أثناء جلسة Espacio DESC، في 23 نيسان/إبريل 2009.

(10) الأرقام الواردة من المعهد القومي للإحصاء والجغرافيا تستند في الاقتراح الوطني على المهن والتشغيل، الربع الثالث من العام 2008، منشور بواسطة:

El Financiero, 18 November 2008.

(11) Serdán Rosales, 2009

(12) المرجع السابق.

(13) Serdán Rosales, A. "México: Pobreza y presupuesto social en el contexto de la crisis financiera 2008-2009", during a session of Espacio DESC on 23 April 2009.

أو إعادة تنقيح النموذج الاقتصادي.

الإشراف على الإنفاق العام

على المدى القصير والمتوسط، سيكون من ضمن القضايا الرئيسية المطروحة على أجندة منظمات المجتمع المدني، العاملة في التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، مسألة الإشراف على الإنفاق العام. وهو ما يرتبط بالتزام الدولة بتخصيص أكبر كمية من الموارد المتاحة للتحقيق التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأيضاً الفرض المنطقي بأنه "حتى عندما تكون الموارد محدودة للغاية، بسبب عمليات التكيف، أو الركود الاقتصادي أو غيره من عوامل أخرى، فإنه من الممكن بل هو في الحقيقة من الواجب، حماية الأعضاء الأكثر استضعافاً وهشاشة في المجتمع. من خلال تبني البرامج التي تعد أقل كلفة نسبياً"⁽²⁴⁾.

وينبغي ملاحظة أن الحكومة قد استجابت لازمة 1995 باستقطاعات من الإنفاق، وهو ما أثر تأثيراً خطيراً على التعليم، والصحة، والكهرباء، وكانت له آثار سلبية كبيرة، على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالرغم من أن الحكومة حتى الآن قد أكدت أنها ستحافظ على مستويات إنفاقها، فمن الحيوي أن تتناول مخصصات الموازنة قضايا اجتماعية، بصورة أكثر فاعلية واستمرارية، "بتقليل نفقات التشغيل، وإعادة تركيز الأولويات وتقليل التكاليف الإدارية في وزارات بعينها"⁽²⁵⁾.

من منظور حقوق الإنسان، من الضروري أيضاً متابعة الاستثمارات في البنية الأساسية، التي تم تعزيزها كجزء من

(24) UN CESCR. "General Comment N°3: The nature of States parties obligations", paragraph 12. United Nations Committee on Economic, Social and Cultural Rights. 1990. Available from: [www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf/\(symbol\)/SCR+General+comment+3.En?OpenDocument](http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf/(symbol)/SCR+General+comment+3.En?OpenDocument)

(25) 25 Serdán Rosales, A. "Mexico: Poverty and Social Budget Within the Context of the 2008–2009 Financial Crisis". Presentation during an Espacio DESC session, 23 April 2009.

الأساسية، وأشياء أخرى⁽²²⁾.

حتى من دون أن تمس مبلغ الـ 57 بليون دولار من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التنمية عبر الأمريكتين، زادت إدارة الرئيس فيليب كالدرون من الدين العام بمقدار 968.48 مليون بيسو مكسيكي (حوالي 72.74 مليون دولار) وذلك فقط في السنتين الأوليين من حكومة "إرنيسو زيديلو" (1996–1995)، عندما واجهت البلاد أسوأ أزمة اقتصادية لها خلال 60 عاماً⁽²³⁾. ومن المقلق للغاية أن هذه التدابير، إضافة لتسببها في زيادة الدين العام، تعزز النموذج الاقتصادي النيوليبرالي ومؤسساته، والتي تم توضيح حدودها وتناقضاتها في مننديات كثيرة مختلفة. وهو أمر باعث على الدهشة أيضاً، في إطار ما تقوم به بلدان أمريكا اللاتينية من تجربة تدابير، أو إجراءات مختلفة عن تلك المفروضة بحكم هذا النموذج.

لقد تنامي الاضطراب العام في مواجهة الأزمة، ولكن في الوقت نفسه ثمة مقترحات عديدة قد وضعها المجتمع المدني. على سبيل المثال، الحركة الوطنية للحكم الذاتي في الغذاء والطاقة، وحقوق العمال والحرية الديمقراطية في خطاب بتاريخ 16 نيسان/إبريل 2009 موجهاً إلى الرئيس أوباما اقترحت فيه بدء حوار على أرفع مستوى حول بنود، مثل إعادة التفاوض العاجل على اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية NAFTA وضمانات العمل، وحقوق الإنسان، وخصوصاً الحقوق الاجتماعية في المنطقة. وسوف يتضمن هذا تأسيس صندوق تعويض متناسق لأمريكا الشمالية، والتفاوض على اتفاقية ثنائية في ما يتعلق بالهجرة، والتوقيع على اتفاقية بهدف تعزيز معاهدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الشمالية.

ويعتقد آخرون أن أوقات الأزمة توفر أرضية خصبة لمفاهيم نظرية جديدة. وعلى أي حال، فإنه من الحتمي توليد أفكار جديدة، وبدائل واستراتيجيات قادرة على التعامل مع "الأزمة"، وتقليل أثرها إلى الحد الأدنى،

(23) González, S. and Rodríguez, I. "Calderón increased public debt by almost one trillion pesos in 2 years". La Jornada, 13 April 2009.

تصنيف التدابير الحكومية لمواجهة الأزمة في أمريكا اللاتينية والتي أعلنت أو نفذت بالفعل من قبل المكسيك

سياسات نقدية ومالية:	سياسات مالية:
• تقليل أو تثبيت الاحتياطات البنكية.	• السياسات المالية:
• توفير السيولة بالعملة الوطنية.	• تخفيض الضرائب/زيادة الدعم.
سياسات التبادل والتجارة الخارجية:	• زيادة و/أو الانفاق (على بنية أساسية) و/أو مراقبته.
• توفير السيولة بالعملة الوطنية (بعيداً عن البنوك المركزية التي تدخلت ببيع العملة الأجنبية في أسواق المال).	سياسات عمالية واجتماعية:
• زيادة التعريفات الجمركية، أو القيود على الواردات.	• مناشط العمل أو التشغيل.
• تخفيض التعريفات.	• برامج اجتماعية.
• تمويل المصدرين.	سياسات مرتبطة بالقطاعات:
• التفاوض على الاعتمادات مع المؤسسات المالية الدولية.	• السكن مشاريع صغيرة ومتوسطة الزراعة السياحة الصناعة.
المصدر: تم بمعرفة المؤلفين استناداً إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (2009) ECLAC ⁽²⁰⁾	

الوطنية أكثر منافسة، عن طريق برامج تحرير جديدة، وبرنامج لتخفيف التعرفة الجمركية.

في الوقت نفسه، أوضحت الحكومة الفيدرالية، أن البلد قد خفض ديونه الخارجية لعدة سنوات، وأن معدل التضخم كان هو الأقل في أمريكا اللاتينية، وأن احتياطي المكسيك قد بلغ أكثر من 90 بليون دولار. وهو ما مكن البلد من مقاومة الضغوط على ميزان المدفوعات⁽²¹⁾. وبعد ذلك بستة أشهر، وأثناء قمة العشرين في بداية نيسان/إبريل 2009، تلقت الحكومة المكسيكية دعماً بقرض مقداره 47 بليون دولار من صندوق النقد الدولي. فضلاً عن ذلك، فقد أعلن في القمة عن تخصيص 850 بليون دولار إضافية للاقتصاديات الناشئة من بينها المكسيك بغرض تمويل الإنفاق الدوري للنشط، وإعادة رسملة البنوك والبنية

(20) Ibid.

(21) El Universal. "Anuncia Calderón plan anticrisis de cinco puntos" [Calderón announces 5-point anti-crisis plan]. 8 October 2008. Available at: www.eluniversal.com.mx/notas/545274.html.

(22) La Jornada, 3 April 2009.

PICE، خصوصًا بهدف التأكيد أنه في حالة المشاريع الكبيرة (مثل السدود) فإنها لا بد من توعية المجتمعات المحتمل أن تتضرر و(تقديم المشورة إليها)، وأن الدراسات الاجتماعية والبيئية تتم بفاعلية بغرض تقييم حيوية المشاريع، وقدرتها على تعزيز التنمية الحقيقية.

على المدى الطويل، ثمة فرصة لا للمقاومة فحسب، بل أيضًا توضيح وتعزيز نموذج اقتصادي واجتماعي متكافئ كطريقة للخروج من الأزمة الحالية ومنع وقوع أزمات أخرى⁽²⁶⁾. على أي حال، إن احترام إطار حقوق الإنسان الدولية، هو المرجعية الرئيسية التي سوف تجعل خلق "مكسيك أخرى" و"عالم آخر" أمرًا ممكنًا.

(26) Héctor de la Cueva, op.cit.